



OIC/IPHRC – 2/2012/REPORT.

**تقرير الدورة الثانية
للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
لمنظمة التعاون الإسلامي**

أنقرة، الجمهورية التركية

27-31 أغسطس 2012

تقرير الدورة الثانية
للهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان
لمنظمة التعاون الإسلامي
أنقرة، الجمهورية التركية (27-31 أغسطس 2012)

1- عقدت الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي دورتها الثانية خلال الفترة الممتدة من 27 إلى 31 أغسطس 2012 في أنقرة بالجمهورية التركية.

2- حضر الاجتماع السادة والسيدات الخبراء أعضاء الهيئة الآتية أسماؤهم:

- الدكتورة ريحانة بنت عبد الله،
- الدكتور عمر أبو أبا،
- السفيرة إلهام إبراهيم محمد أحمد،
- السفير مصطفى علائي،
- الدكتور صالح بن محمد الختلان،
- السيد وائل محمد عطية،
- السفير عصمان دياو بالدي،
- السيدة سيتي رحاينة دزوهاياتين،
- الدكتور إيرين إيرول،
- السفير محمد كاوو إبراهيم،
- السيد محمد س. ك. كاغوا،
- السيد البشير إبراهيم محمد،
- السيد محمد الريسوني،
- السيد محمد لمين تمبو،
- السفير عبد الوهاب،

- السيدة أصيلة و ارداك،
 - الدكتور محمد ممدوح مدحت العاكر (اعتذر عن الحضور)،
 - السيد عادل عيسى المهري، (اعتذر عن الحضور)،
- 3-** استهل الاجتماع بتلاوة أي من الذكر الحكيم. بعدها، ألقى السيدة سيتي روحايني دزوهاياتين، الرئيسة المؤقتة للهيئة كلمة افتتاحية أشارت فيها إلى الأهمية التي يكتسبها إنشاء الهيئة، مؤكدة أن هذه هي المرة الأولى التي تنشئ فيها المنظمة في تاريخها إلى إنشاء هيئة دائمة للخبراء كجهاز أساسي من أجهزتها، فضلا عن كون الهيئة أول آلية عبر إقليمية لحقوق الإنسان على الإطلاق، وهو ما يسمح للهيئة بتقديم الخبراء لرأي مستقل للدول الأعضاء لتدارسه خلال الاجتماع السنوي لمجلس وزراء الخارجية.
- 4-** ألقى وزير الخارجية التركي، أحمد داوود أوغلو، كلمة ترحيب أبرز فيها الدور التاريخي الذي اضطلع به أعضاء الهيئة الرائدون في وقت يتعرض فيه الإسلام والمسلمون لحمات وصم مغرضة تشنها بعض الدوائر المعادية استناداً إلى فهم خاطئ مفاده أن القيم والحضارة الإسلامية تتعارض مع القيم والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان.
- 5-** أشار معالي البروفيسور أكمل الدين إحسان أوغلي، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي، في كلمته الافتتاحية إلى أن إنشاء الهيئة يعد بحق إنجازاً عظيماً وفريداً في تاريخ المنظمة، مؤكداً أهمية الحفاظ على استقلالية الهيئة. وأبرز الأمين العام مساهمة الهيئة في إشاعة بعد حقوق الإنسان عبر برنامج المنظمة ونشاطاتها.
- 6-** حظي الأمين العام وأعضاء الهيئة باستقبال رئيس البرلمان التركي معالي السيد جميل جيجك الذي هنا أعضاء الهيئة على اضطلاعهم بدورهم التاريخي، باعتبار الهيئة أول هيئة لحقوق الإنسان تنشأ لخدمة العالم الإسلامي، وأكد أن الجمهورية التركية ملتزمة تمام الالتزام بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وبأنها ستدعم عمل الهيئة وأنشطتها في سبيل بلوغ أهدافها وأداء مهامها.
- 7-** انتخبت الهيئة مجدداً السيدة سيتي روحايني دزوهاياتين رئيسة مؤقتة.
- 8-** ناقش الاجتماع جدول أعماله وبرنامج عمله واعتمدهما (مرفق طيه نسخة من الوثيقتين)، على أساس المجالات ذات الأولوية التي حددتها الهيئة في دورتها الرسمية الأولى التي عُقدت في جاكارتا بجمهورية إندونيسيا.

9- اطلعت الهيئة في الجلسة الأولى على العمل القيم الذي أنجزه فريق عمل ما بين الدورتين المكلف باستكمال مراجعة مشروع قواعد الإجراءات الخاصة بالهيئة ليتدارسها الاجتماع، وأثنت على عمله، واعتمد الاجتماع في نفس الجلسة قواعد الإجراءات لتقديمها وفقاً للنظام إلى الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس وزراء الخارجية التي ستعقد في جيبوتي من أجل إقرارها.

10- ناقشت الهيئة باستفاضة بنود جدول الأعمال من مختلف جوانبها المتعلقة بحقوق الإنسان بغية رفع توصيات موجزة وعملية إلى مجلس وزراء الخارجية. وقد سهلت الوثائق التي قدمتها الأمانة المؤقتة للهيئة سير المداولات. كما أثرت مناقشات الهيئة ومساهمات السفير محمد عبد المنعم عز الدين الذي حضر الاجتماع باعتباره خبيراً دولياً في مجال حقوق الإنسان وعضواً في لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

11- أقرت الهيئة، وعياً منها بالطبيعة المعقدة للقضية الفلسطينية، بضرورة معالجتها من منظور حقوقي محض بدل التطرق للجوانب السياسية للقضية. وجددت الهيئة إجماعها على موقفها بأن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل أكبر عائق أمام تمتع أبناء الشعب الفلسطيني بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

12- شددت الهيئة على كون الاحتلال الإسرائيلي القائم يمثل المصدر الرئيسي لانتهاك حقوق الإنسان الخاصة بالشعب الفلسطيني، وأقرت بأهمية توثيق الجوانب التاريخية والاجتماعية والقانونية المتعلقة بالقضية الفلسطينية. كما أقرت بأن المنظمة محفل يتمتع بميزة نسبية تتمثل في اعترافها بفلسطين كدولة كاملة العضوية، وهو ما سمح باعتماد قرارات قوية. كما شددت الهيئة كذلك على ضرورة بذل الجهود لضمان حصول فلسطين على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وهو ما ستكون له آثار قانونية إضافية بموجب القانون الدولي وسيساعد على تحسين وضعية حقوق الإنسان.

13- ناقشت الهيئة ضمن بندها الدائم حول "الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول الأعضاء"، البند الفرعي لجدول الأعمال الخاص بحقوق المرأة، وحقوق الطفل، والحق في التنمية، والتربية على حقوق الإنسان، والربط الشبكي بين الدول الأعضاء في المنظمة ومع المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى.

14- كما أخذت الهيئة علماً بأوضاع وقضايا حقوق الإنسان المدرجة على جدول أعمال المنظمة، وبصورة خاصة مسألة القضاء على الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية الدينية والعنف، وكذا أوضاع حقوق الإنسان في كل من سوريا ومالي ومسلمي الروهينجيا في ميانمار. وفي هذا الصدد، اطّلت الهيئة على الوثائق الصادرة عن القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة التي عقدت في مكة المكرمة بالمملكة العربية السعودية يومي 14 و 15 أغسطس 2012، والبيان الختامي لاجتماع اللجنة التنفيذية الذي عُقد في 5 أغسطس 2012، والذي كلف الهيئة بـ "(...) دراسة وضع أقلية الروهينجيا المسلمة في ميانمار باعتباره بنداً ذا أولوية في جدول أعمالها ويستلزم اهتماماً وإجراءً فورياً مع تقديم توصيات ملموسة إلى مجلس وزراء الخارجية (...)"

15- أعرب عضو الهيئة وائل عطية عن عدم موافقته على القاعدة رقم 5 (4) (5) من مشروع قواعد الإجراءات والمتعلقة بتعويض الدول الأعضاء للخبراء الذين لم يكملوا مدة انتدابهم، كما أقرتها الهيئة، على اعتبار أن القاعدة المذكورة تبدو متناقضة مع مضمون المادة الخامسة من النسخة العربية الأصلية للنظام الأساسي.

16- رحبت الهيئة بالمعلومات التي أفاد بها الدكتور صالح الختلان من أن المملكة العربية السعودية قد تكون راغبة في استضافة الدورة القادمة للهيئة.

الاستنتاجات والتوصيات

17- اعتمدت الهيئة قواعد الإجراءات الخاصة بها لتقديمها إلى مجلس وزراء الخارجية في دورته التاسعة والثلاثين المزمع عقدها في جيبوتي من 15 إلى 17 نوفمبر 2012 لإقرارها.

18- أعربت الهيئة عن قلقها إزاء الفروقات القائمة بين النسختين الإنجليزية والعربية لنظامها الأساسي وطلبت اتخاذ التدابير الإجرائية الضرورية لتوحيد الوثيقة في اللغات الرسمية الثلاث على أساس النص العربي الأصلي.

19- سعياً منها إلى وضع سياق ملائم لعملها، طلبت الهيئة من الأمانة إرسال مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء تطلب منها موافاتها ب: أ) معلومات حول الأطر القائمة التشريعية منها والمؤسسية وتلك المتعلقة بالسياسات، مع الإشارة بشكل خاص إلى المجالات ذات

الأولوية التي حددها جدول أعمال الهيئة؛ و ب) توقعاتها ومقترحاتها من أجل تحسين عمل الهيئة مستقبلاً في المجالات ذات الأولوية.

20- أدانت الهيئة بشدة الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان التي تقترفها إسرائيل، قوة الاحتلال، في فلسطين وفي الأراضي العربية الأخرى، مع الإشارة بشكل خاص إلى سياسة بناء المستوطنات وانعكاساتها على حقوق الإنسان لأبناء الشعب الفلسطيني وكذا الجهود الدولية الرامية إلى إحلال سلام دائم في منطقة الشرق الأوسط.

21- قررت الهيئة مد قنوات مفتوحة للتواصل مع المؤسسات والمنظمات الفلسطينية المعنية بحقوق الإنسان من أجل التعريف بالهيئة والاستفسار عن توقعات تلك المؤسسات والمنظمات وعن الوسائل التي يمكن من خلالها للهيئة أن تدعم أعمالها. ورخصت الهيئة لرئيسها بإجراء الاتصالات الضرورية لهذا الغرض وقررت تشكيل فريق عمل في فترة ما بين الدورتين لمعالجة هذا البند الدائم من بنود جدول أعمال الهيئة.

22- أعربت الهيئة عن تقديرها لقبول عضوية فلسطين مؤخرًا عضواً في اليونسكو، وأعربت عن كامل دعمها لمنح فلسطين العضوية الكاملة في الأمم المتحدة كخطوة هامة في سبيل حماية حقوق الإنسان لأبناء الشعب الفلسطيني، وحثت الدول الأعضاء على بذل جميع الجهود اللازمة في هذا الصدد.

23- قررت الهيئة تشكيل فريق عمل لفترة ما بين الدورتين يعني بالبند الثالث من جدول الأعمال، وذلك لتحديد النهج وصياغة خطط عمل ملموسة تخص البنود الفرعية، مراعاة المقترحات المكتوبة التي تقدم بها أعضاء الهيئة ومداولات دورتي الهيئة.

24- أوصت الهيئة أجهزة المنظمة ذات الصلة، ولاسيما البنك الإسلامي للتنمية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو) ومجمع الفقه الإسلامي الدولي و مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسىكا) والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة، بتنظيم وتمويل وبرامج دراسية ودورات تدريبية للنهوض بالمرأة المسلمة، بالتنسيق مع الأمانة. [اقترح السفير علائي إدراج هذه الفقرة].

25- أوصت الهيئة أن تتبادل الدول الأعضاء أفضل الممارسات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها [اقترح السفير علائي إدراج هذه الفقرة].

- 26- حثت الهيئة البنك الإسلامي للتنمية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة في الدول الأعضاء على المساهمة في تمويل أنشطة الهيئة في مجال حقوق الإنسان، وطلبت من الأمانة إجراء الاتصالات الضرورية لهذا الغرض [اقترح السير علائي إدراج هذه الفقرة].
- 27- طلبت الهيئة من أعضائها الذين أنشأت دولهم مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان الاتصال بتلك المؤسسات للحصول على آرائها واقتراحاتها حول إمكانية التعاون مع الهيئة، وتقديم تقرير حول هذا الموضوع إلى الدورة المقبلة للهيئة.
- 28- أعربت الهيئة عن قلقها إزاء تنامي حدة الإسلاموفوبيا والتحريض على الكراهية والعنف على أساس الدين، مؤكدة اعتبار إطار حقوق الإنسان الأساس الملموس لجهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه المسألة لإيجاد حلول توافقية.
- 29- أكدت الهيئة ضرورة ترشيد قرار مجلس حقوق الإنسان رقم 18/16 بشأن "مكافحة التعصب والقبولبة النمطية السلبية والوصم والتمييز والتحريض على العنف وممارسته ضد الناس بسبب دينهم ومعتقدهم" بتزويد الدول الأعضاء، ولاسيما المجموعتين الإسلاميتين في كل من جنيف ونيويورك، بنصائح خبراء الهيئة من خلال تقديم توصيات ملموسة لتعزيز مكانة المنظمة على أساس قانوني سليم. وفي هذا الصدد، قررت الهيئة تشكيل فريق عمل فيما بين الدورات.
- 30- حثت الهيئة المجموعات الإسلامية في جميع العواصم ذات الصلة على طرح مسألة الإسلاموفوبيا وإبراز أهميتها من أجل تحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- 31- شددت الهيئة على أهمية رصد ظاهرة الإسلاموفوبيا المتنامية وتجلياتها ودعت الأمانة العامة للمنظمة إلى مواصلة تحسين حضور مرصد الإسلاموفوبيا التابع للمنظمة وتعزيز عمله.
- 32- أعربت الهيئة عن قلقها البالغ وانشغالها العميق إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي يقترفها طرفا الأزمة في سوريا.
- 33- أكدت الهيئة على مسؤولية الدولة الأساسية في الحفاظ على النظام وسيادة القانون وضمان حماية حقوق الإنسان.

- 34- دعت الهيئة إلى هدنة إنسانية في النزاع المسلح لتسهيل تقييم الحاجيات لا سيما من منظور حقوق الإنسان.
- 35- أعربت الهيئة عن قلقها العميق إزاء ما تردد من انتهاكات لحقوق الإنسان التي ترتكب في حق مسلمي الروهينجيا في ميانمار. وحثت الهيئة حكومة ميانمار على التفكير في إعادة النظر في تشريعاتها وتعديل أية قوانين أو أنظمة ذات أثر تمييزي ينكر على أبناء مجتمع الروهينجيا المسلمين حقهم في الجنسية.
- 36- قررت الهيئة إيفاد بعثة لتقصي الحقائق لتقييم الوضع الميداني لمسلمي الروهينجيا وطلبت من رئيستها الاتصال بحكومة ميانمار لهذا الغرض.
- 37- طلبت الهيئة من الأمانة إعداد تقرير حول التدابير التي اتخذتها الآليات الدولية والإقليمية الأخرى لحقوق الإنسان ذات الصلة في قضية مسلمي الروهينجيا.
- 38- طلبت الهيئة من الأمانة إعداد دراسة تحدد أبرز الجماعات والمجتمعات المسلمة عبر العالم وتتناول بالتحليل التحديات التي تواجهها في مجال حقوق الإنسان، وذلك من أجل تحديد المساهمات الممكنة التي يمكن أن تقدمها الهيئة في هذا الصدد.
- 39- أعربت الهيئة عن قلقها إزاء انتهاكات حقوق الإنسان التي تقتربها المجموعات الإرهابية في حق المدنيين العزل في مالي، وتدمير مواقع صنفتها اليونسكو ضمن التراث الثقافي العالمي، وطلبت من مجلس وزراء الخارجية اتخاذ التدابير اللازمة لتسهيل التوصل إلى حل سلمي للأزمة.
- 40- أكدت الهيئة أهمية وضرورة أن يبذل المجتمع الدولي جهودا منسقة لإيجاد حلول سياسية للوضع في سوريا ومالي ومسألة مسلمي الروهينجيا في ميانمار، مع التأكيد بشكل خاص على الإسراع بتوطين اللاجئين في الدول المجاورة.
- 41- طلبت الهيئة من الأمانة إعداد مدونة سلوك / توجيهات مناسبة ينبغي لأعضاء الهيئة الالتزام بها أثناء قيامهم بمهام تقييم الحاجيات وزيارة البلدان، وذلك ضمانا لاحترام الحد الأدنى من المعايير المعمول بها وكذا لضمان سلامة جميع أعضاء الهيئة.

- 42- شددت الهيئة على ضرورة البحث عن تمويل خارجي لجزء من نشاطاتها، ولاسيما في مجال البحوث والدراسات، وطلبت من الأمانة إعداد مبادئ توجيهية/سياسات تحدد شروط الحصول على التبرعات مع ضمان استقلال تام لعمل الهيئة.
- 43- أوصت الهيئة مجلس وزراء الخارجية بإحداث جائزة سنوية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال حقوق الإنسان لتتويج أبرز الإنجازات والكتابات والأعمال التي يقوم بها الأفراد أو المؤسسات خدمة لحقوق الإنسان في العالم الإسلامي.
- 44- جددت الهيئة طلبها من مجلس وزراء الخارجية ضمان توفير الموارد المالية والبشرية والبنى الأساسية الكافية حتى تتمكن الهيئة من أداء مهامها التي حددها النظام على الوجه الأكمل، بما في ذلك الامتيازات والحصانات الضرورية لاستقلالية عمل هذا الجهاز الفرعي الهام لمنظمة التعاون الإسلامي.
- 45- ترى الهيئة ضرورة تعزيز تمثيل البعثة المراقبة لمنظمة التعاون الإسلامي لدى الأمم المتحدة في جنيف لتزويد الهيئة بمعلومات محدثة وتحليل للقضايا والتوجهات الحالية على مستوى الآلية الدولية لحقوق الإنسان.
- 46- أكدت الهيئة ضرورة وضع منهجية لتدبير الوقت وفرضها، بما في ذلك وضع حدود زمنية صارمة للمداخلات وإحالة القضايا المعقدة والحساسة إلى اجتماعات غير رسمية وفتح عمل موازية خارج الاجتماع الرسمي لضمان حسن سير أعمال الاجتماع، مع احترام جميع الآراء والتوصل إلى أكبر قدر ممكن من الاتفاق بين أعضاء الهيئة.

-- --

<IPHRC-2-REP-Ankara>ja